



## سجن حماة 2016 على خطى سجن صيدنايا 2008 مخاوف تهدد حياة 762 محتجزاً في سجن حماة المركزي

### أولاً: المقدمة والملخص التنفيذي:

شهد سجن حماة المركزي عدة احتجاجات نفذها المعتقلون داخله منذ عام 2013، وتحتجز القوات الحكومية قرابة 762 معتقلاً من محافظات مختلفة أبرزها: حماة والرقّة وريف دمشق، وهو عبارة عن مركز احتجاز مدني رسمي يقع شرق مدينة حماة، تخضع ملفات المعتقلين فيه لمحكمة «مكافحة الإرهاب» بدمشق بالدرجة الأولى، ثم للمحكمة العسكرية ومحكمة الميدان العسكرية.

يُعتبر هذا الاحتجاج «الاستعصاء» هو الثالث الذي يقوم به المعتقلون في سجن حماة المركزي، احتجاجاً على أحكام الإعدام والأحكام الجائرة التي تصدر بحقهم من قبل محكمة مكافحة الإرهاب ومحكمة الميدان العسكرية من جهة، وعلى قيام القوات الحكومية بنقل المحكومين منهم إلى سجن صيدنايا العسكري من جهة أخرى، وقد أصدرنا تقريراً سابقاً بعنوان «محكمة مكافحة الإرهاب» تصدر أحكاماً بحق 56 معتقلاً في سجن حماة المركزي، بينهم 15 حكماً بالإعدام، وقد قامت السلطات السورية بعد إنهاء الاحتجاج الثاني بمعاينة جميع المعتقلين الذين شاركوا فيه عبر نقلهم إلى سجون بعيدة عن مناطقهم مثل سجن طرطوس المركزي، لأن ظروف الاحتجاز فيه أكثر سوءاً، وتزداد صعوبة زيارة عوائل المعتقلين لهم، وقد تحدثنا في تقرير سابق حول إضراب المعتقلين فيه أيضاً (إضراب المعتقلين السياسيين في سجن طرطوس المركزي عن الطعام يدخل يومه الـ 13).

تمكنت الشبكة السورية لحقوق الإنسان من الاتصال مع عدد من المعتقلين داخل السجن، وقد عبر جميع من تحدثنا إليهم عن خوفهم الشديد من قيام القوات الحكومية باقتحام السجن ومعاقتهم والانتقام منهم، وسندكر في هذا التقرير روايتين فقط بسبب تشابه روايات المعتقلين الذين تحدثنا إليهم.

سجلنا وفاة معتقل واحد مصاب بمرض السرطان بسبب رفض إدارة سجن حماة المركزي إخراجه لتلقي العلاج وذلك في 5 أيار/ 2016، الذي يصادف اليوم الرابع للاحتجاج داخل السجن.

محتويات التقرير:

أولاً: المقدمة والملخص التنفيذي.

ثانياً: تفاصيل استعصاء المحتجزين في سجن حماة المركزي.

رابعاً: التوصيات.

رابعاً: المرفقات.

شكر وتضامن.





## ثانياً: تفاصيل استعصاء المحتجزين في سجن حماة المركزي:

في 2/ أيار/ 2016، قامت مجموعة يُطلق عليها اسم «قوات حفظ النظام» تابعة للقوات الحكومية بالدخول إلى جناح تطلق عليه اسم «الشغب والإرهاب» في سجن حماة المركزي، وهو جناح يحتجز فيه المعتقلون على خلفية مشاركتهم بالحراك الشعبي الذي اندلع في آذار/ 2011، حيث قامت هذه المجموعة بمهاجمة ثلاثة مهاجع من جناح «الشغب والإرهاب» واعتدت على عدد منهم بالضرب القاسي، وحاولت اقتياد خمسة من المعتقلين المحكومين بالإعدام إلى خارج السجن وهم: (محمود علوان - عبد اللطيف حنو - خالد مشيمش - خالد زريقو - أنور فرزات)، ويعتبر دخول ما يسمى «قوات حفظ النظام» إلى جناح «الشغب والإرهاب» لاقتياد المعتقلين نحو سجون أخرى، إجراءً روتينياً دورياً، لكن نظراً للممارسات العنيفة في هذه المرة، إضافة إلى حالة الاحتقان الموجودة أصلاً بسبب التأخر الشديد الذي قد يمتد لسنوات للنظر في ملفات المعتقلين، والأحكام الجائرة التي تصدر بحقهم، ومماثلة السلطات السورية في تنفيذ وعودها بإجراء تسويات للمعتقلين تنتهي بإطلاق سراحهم، دفع جميع ذلك المعتقلين إلى إعلان حالة العصيان، واشتبكوا بالأيدي مع مجموعة حفظ النظام لمنعهم من اقتياد المعتقلين الخمسة خارج السجن (غالباً إلى سجن صيدنايا العسكري، سيء الصيت).

أدت حالة الاشتباك بين قوات «حفظ النظام» والمعتقلين في جناح «الشغب والإرهاب» إلى تمكن المعتقلين من احتجاز ثمانية عناصر، وضابط من «قوات حفظ النظام»، وتم وضعهم في إحدى مهاجع «غرف» الجناح، انسحبت بعد ذلك بقية قوات حفظ النظام من الجناح، ورفض المعتقلون دخول «قوات حفظ النظام» إلى الجناح مرة أخرى. بعد ذلك بعدة ساعات، قامت إدارة السجن، بإطلاق القنابل المسيلة للدموع والرصاص الحي المباشر نحو جدران جناح «الشغب والإرهاب»، ما تسبب بحالات اختناق لقرابة 56 معتقلاً، واندلعت حرائق في ممرات الجناح، كما أمرت بقطع المياه والكهرباء والطعام عن المعتقلين.

بعد يوم من الاستعصاء، أي في 3/ أيار جرت مفاوضات بين إدارة السجن شارك فيها قادة من الأفرع الأمنية في مدينة حماة من جهة، وبين المعتقلين من جهة ثانية، وقد توسطت تلك المفاوضات الهلال الأحمر العربي السوري، وما يسمى «لجنة المصالحة» في محافظة حماة، إضافة إلى عدد من الشخصيات الدينية في المدينة، أسفرت عن إطلاق سراح دفتين من المعتقلين الذين يخضعون لـ «محكمة مكافحة الإرهاب»، وتوزعت على النحو التالي:

الدفعة الأولى: أفرجت القوات الحكومية عن 32 معتقلاً من سجن حماة المركزي، 31 منهم موقوفون لصالح «محكمة مكافحة الإرهاب» بدمشق (غير محكوم)، وواحد منهم فقط صدر بحقه حكم بالسجن لمدة 9 سنوات من «محكمة مكافحة الإرهاب» في دمشق، وقد قام الهلال الأحمر السوري بنقل ثمانية منهم إلى مناطق تخضع لسيطرة فصائل من المعارضة المسلحة في ريف حماة، ووضع الـ 24 الآخرين لعدة ساعات في مراكز إيواء داخل مدينة حماة، ثم تفرقوا في أحياء المدينة خوفاً من إعادة اعتقالهم من قبل أجهزة الأمن السورية.

الدفعة الثانية: في 5/ أيار أفرجت إدارة السجن عن 14 معتقلاً من سجن حماة المركزي، جميعهم من الموقوفين لصالح محكمة مكافحة الإرهاب بدمشق.

في 5/ أيار، طالبت إدارة السجن المعتقلين بإنهاء الاستعصاء والإفراج عن عناصرها المحتجزين لديهم والطلب من الهلال الأحمر عدم التدخل في المفاوضات وجعلها مباشرة بين الطرفين، تم ذلك بالتزامن مع قيام القوات الحكومية بنشر آليات عسكرية في محيط السجن مع مئات قوات المشاة، الأسوأ من ذلك أنها جلبت «ميليشيا صقور الغاب» وهي عبارة عن ميليشيات محلية لها صبغة طائفية، تعمل تحت قيادة القوات النظامية.

في ظل عدم وجود وسيط محايد، ونشر القوات الحكومية تلك الأعداد الهائلة من الجنود والآليات، رفض المعتقلون تسليم 15 شخصاً منهم، قالت إدارة السجن أنها سوف تفرج عنهم، وقالوا لنا إنه لا يوجد أي شيء يضمن حياتهم أو يحول دون تحويلهم إلى رهائن.





في 6 أيار/ 2016، قامت القوات الحكومية بمحاولة لاقتحام سجن حماة المركزي، واستخدمت القنابل المسيلة للدموع والرصاص الحي بشكل مباشر باتجاه المباني التي يحتجز فيها المعتقلون، وتسبب ذلك بحالات اختناق خطيرة، وإصابة عدد من المعتقلين بجراح، وفي هذا اليوم أصدر المفوض السامي الأمير رعد بن زيد الحسين بياناً دعى فيه السلطات السورية إلى التفاوض وعدم استخدام القوة، وأوضح فيه تخوفه من حصول هجوم قاتل.

يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

«لقد مرت ساعات طويلة على قطع إدارة السجن الماء والكهرباء عن المعتقلين، ويجب علينا أن لانسى أن هناك العشرات من المرضى داخل السجن هم بحاجة أن تصلهم أدويتهم وخاصة مرضى القلب والسكري، وفي حال إصرار السلطات السورية على إنهاء الاستعصاء عبر الاقتران بالقوة، فنحن بلا أدنى شك أمام مذبة شبيهة بما حصل في سجن صيدنايا تموز/ 2008، حيث تسبب اقتحام السجن بمقتل العشرات، وفي ذلك الوقت ادعى المجتمع الدولي أنه لا يعلم شيئاً مسبقاً، وهو الآن يعلم».

المعتقل (ي.ي) وهو من بلدة الشبيحة بريف حماة، يبلغ من العمر 50 عاماً، اعتقلته قوات فرع الأمن الجوي من منزله في بلدته 22/ أيلول/ 2013، ويخضع حالياً «لمحكمة مكافحة الإرهاب» بدمشق، التي أصدرت بحقه حكماً بالسجن مدة 18 عاماً مع غرامة تقدر بستة ملايين ليرة سورية في 15/ حزيران/ 2015، استناداً إلى اعترافات انتزعت منه تحت التعذيب والتهديد من دون وجود أي دليل يثبت التهمة التي وجهت له وهي «مهاجمة مواقع عسكرية». أفاد (ي.ي) الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشهادته:

«مضى علينا أربعة أيام من دون طعام أو مياه ورائحة الدخان والغاز المسيل للدموع مازالت في جناحنا، والهلل الأحمر لم يدخل إلى جناحنا بل اكتفى بالاقتراب من البوابة فقط، ونشاهد عبر النوافذ التجمعات العسكرية التي يحشدتها النظام لاقتحام السجن، إن لم يأت أحد لإنقاذنا فستكون مجزرة كبيرة بحقنا كتلك التي حدثت في صيدنايا».

المعتقل (ز.م)، يبلغ من العمر 26 عاماً، وهو من ريف دمشق، اعتقلته القوات الحكومية منذ 2/ كانون الأول/ 2012، أثناء مروره على أحد نقاط التفتيش التابعة لها في مدينة دمشق بسبب انتمائه لمنطقة تخضع لسيطرة فصائل المعارضة المسلحة، ويخضع حالياً للمحكمة العسكرية منذ عام 2012 دون أن تُصدر بحقه أي حكم، ودون توفر أي دليل أو شهود على التهم الموجهة إليه، أخبر (ز.م) الشبكة السورية لحقوق الإنسان بروايته:

«الشرطة قامت بتهديدنا عبر مكبرات الصوت وقالت أننا سنندم إذا استمرينا باستعصائنا، أنا أريد الخروج ولا أعرف إلى متى سأبقى موقوفاً من دون صدور حكم عادل، معظم المعتقلين هنا مضى عليهم ما لا يقل عن أربعة سنوات في السجن وقصص اعتقالنا متشابهة، ومن يملك مالا لرشوة القاضي يستطيع الخروج ومن لا يملك فعليه الانتظار سنوات أمام المحاكم ليصدر بحقه حكم الإعدام أو المؤبد، لماذا لا يقومون بعرضنا على محاكم عادلة ولا يسمحون لجهات محايدة بزيارة السجن والاستماع إلينا أو حتى الاطلاع على ملفات قضايانا في المحاكم».



رابعاً: المرفقات:

فيديو يظهر تجهيز القوات الحكومية لعملية اقتحام سجن حماة المركزي في 2/ أيار/ 2016



فيديو يظهر محاولة المعتقلين التصدي لاقتحام قوات السجن جناح في 2/ أيار/ 2016



فيديو يظهر وصول 8 من المعتقلين المفرج عنهم من سجن حماة المركزي إلى مدينة قلعة المضيق في 3/ أيار/ 2016





فيديو يظهر حالات اختناق لمعتقلي سجن حماة المركزي جراء إلقاء القوات الحكومية قنابل غاز مسيلة للدموع 6/ أيار/ 2016  
فيديو يظهر محاولة القوات الحكومية اقتحام سجن حماة المركزي واندلاع حرائق في أجزاء منه 6/ أيار/ 2016

## رابعاً: التوصيات:

### إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان

أولاً: لا تكفي مطلقاً زيارة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وإن كانت مطلباً رئيساً بالنسبة لنا، لأنه ومن خلال خبرتنا في زيارات سابقة لها، يقوم النظام السوري بترتيب السجون قبل الزيارة، وبإصدار أوامر صارمة تتضمن التهديد بالتعذيب والقتل لكل من يتجرأ بالحديث مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأي انتهاك يحصل في السجن، وبناء على ذلك يجب الضغط على الحكومة السورية كي تكون الزيارات متكررة ودورية ومفاجئة، ودون تواجد لعناصر الأمن.

ثانياً: مطالبة الحكومة السورية بالكشف عن أسماء المعتقلين والمعتقلات، ونشر لوائح بالأحكام الصادرة، وكيفية صدور الحكم في ظل هيمنة السلطة التنفيذية والأمنية على القضاء وعلى محكمة الإرهاب بشكل خاص، وإصدار شهادات وفاة لمن قتل منهم بسبب التعذيب.

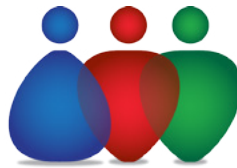
ثالثاً: الضغط على الحكومة السورية لإلغاء المرسوم التشريعي رقم 14/ بتاريخ 15/ كانون الثاني/ 1969، والرسوم التشريعي رقم 69 اللذين يمنحان الحصانة لأفراد الأجهزة الأمنية؛ ما يحول دون ملاحقتهم قضائياً على الجرائم التي يرتكبوها أثناء عملهم.

### إلى مجلس الأمن:

بناء على عدة قرارات سابقة صادرة عن مجلس الأمن بخصوص المعتقلين في سوريا، التي تحمل الأرقام: 2041 و2042 و2139 و2254 يجب الطلب من الحكومة السورية التوقف الفوري عن استخدام هذا الملف الإنساني كورقة تفاوض في سبيل البقاء في الحكم مدى الحياة، وبالتالي يتوجب الإفراج عن المعتقلين السياسيين ونشطاء الرأي والإغاثة فوراً.

## شكر

خالص الشكر للمعتقلين الذين خاطر البعض منهم بسلامته في سبيل إيصال المعلومات، ولأهالي المعتقلين وأصدقائهم وكل التضامن معهم حتى نيل العدالة لقضبتهم.



Syrian Network For Human Rights  
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

